كلمة السيد أمادو با
وزير الاقتصاد والمالية والتخطيط
محافظ البنك عن جمهورية السنغال
في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية
جدة – المملكة العربية السعودية
مايو ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد رئيس مجلس المحافظين،
معالي السيدات والسادة المحافظون،
معالي رئيس مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية،
السيدات والسادة ممثلي المنظمات الدولية والمالية،
الضيوف الكرام،

أيّها السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أودّ أوّلاً وقبل كل شيء أن أحمد الله سبحانه وتعالى على أن منّ علينا بالالتقاء مرة أخرى في شهر شعبان هذا، شهر النبي محمد صلى الله عليه وسلم، في هذه المدينة الجميلة، جدة.

ويشرفني غاية الشرف أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه خالص شكري للمملكة العربية السعودية الشقيقة ولشعبها ولخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، على ما حظينا به من كرم ضيافة في هذا البلد الجميل، مهد الإسلام.

واسمحوا لي أيضاً بأن أتوجه بالشكر والتهنئة لهيئة إدارة البنك الإسلاميّ للتنمية، ورئيسها الدكتور بندر محمد حمزة حجار، على جميع ما اتخذ من تدابير لضمان النجاح التام لهذا الاجتماع الثاني والأربعين للبنك الإسلاميّ للتنمية.

السيد الرئيس،
أصحاب المعالي،

أيّها السيدات والسادة،

أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على تميز وديناميةالتعاون بين السنغال والبنك الإسلامي للتنمية، والإعراب عن تقديري لما تتسم به عمليات البنك في بلدي من جودة وأهمية وملاءمة.

فقد ضخّ البنك الإسلاميّ للتنمية، منذ سنة ١٩٧٦م حتى وقتنا هذا، قدراً كبيراً من التمويل في السنغال، بحيث ناهزت اعتماداته التراكمية **٢,٦٢ مليار دولار أمريكيّ، أي أكثر من ٤٤٠ ١ مليار فرنك أفريقي**.

أما محفظة مشاريع التعاون الجارية في السنغال، فتتكون من ٢٩ مشروعاً، ولا سيما في قطاعات البنى التحتية للنقل، والزراعة، والطاقة، والتعليم، وريادة المرأة، والنهوض بقدرات الشباب والتشغيل، والمياه والصرف الصحيّ، وذلك بمبلغ قدره٦٨٥ ١ مليون دولار أمريكيّ، أي قرابة٩٦٠ مليار فرنك أفريقي.

وهذه المحفظة تجسيد لحيوية تعاوننا التي تتجلى في التفاهم المتبادل، والحوار البناء، ومرونة شريكنا العزيز في الاتساق مع أولويات السنغال، بواقعية وبراغماتية، بتقديم تمويلات ضخمة كما يدل على ذلك التمويل الذي خصصه البنك الإسلاميّ للتنمية لمشروع القطار الجهويّ الفائق السرعة الرابط بين داكار ومطار بليز ديان الدوليّ، والذي يبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكيّ، أي ١٩٧ مليار فرنك أفريقيّ.

وبالفعل، فإن المسؤولية والشرف يحتمان علينا استخدام هذه الموارد إلى أقصى حد ممكن لتحسين أحوال شعب السنغال.

وفي هذا الإطار، لا بد من بذل الكثير من الجهد لتنفيذ المشاريع تنفيذاً فعالاً يلبي طموحاتنا وتوقعاتنا.

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها السيدات والسادة،

إني لأنظر بعين التقدير والإعجاب إلى موضوع دورتنا الحالية التي تتناول تمكين الشباب، وهي إشكالية تثير كثيراً من القضايا التي ستكون، بلا شك، محل مناقشات مثمرة في مختلف الاجتماعات المقرَّر عقدها على هامش هذا الاجتماع السنويّ الثاني والأربعين.

ونحن نرى أن السؤال المركزيّ الذي يثيره تمكين الشباب هو: كيف يمكن التصرف بحيث يستطيع الشباب كسب عيشهم والمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتقلد مسؤولياتهم المستقبلية بهدوء؟

وهذا السؤال المركزيّ يستتبع، بدوره، عدة أسئلة هي:

ما أهمية التعليم الأساسيّ والتدريب الجيّد في تمكين الشباب؟ وكيف يمكن تكييف التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل؟

وكيف يمكن تشجيع التشغيل الذاتيّ بفضل أدوات وآليات لدعم الشباب المبدعين تجمع بين الخدمات المالية وغير المالية التي تعزز تنمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة؟

وكيف يمكن دمج مكوّن المساواة بين النساء والرجال في برامج وسياسات التدريب المهنيّ، وفي حصول الشباب على فرصة عمل لائقة في بلداننا الأعضاء، وبالأخص في البلدان النامية؟

ثم كيف يمكن السيطرة على عدم الاستقرار الاقتصاديّ الذي تعيش فيه الفتيات والشابات اللواتي ما انفكت فرص ولوجهن إلى سوق العمل تتناقص؟

السيد الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
أيها السيدات والسادة،

إن بلادي السنغال تشيد بكون الكثير من مشاريع محفظة التعاون الجارية مع البنك الإسلاميّ للتنمية تساهم إلى حد كبير في تحقيق الهدف المتمثل في تمكين الشباب. وأخص بالذكر ما يلي:

- مشروع الأراضي الزراعية المحلية؛
- مشروع تطوير روح المبادرة النسائية ودعم تشغيل الشابات؛
- البرنامج الوطنيّ لتطوير التمويل الأصغر الإسلاميّ؛
- مشروع دعم محو الأمية المهنية وتعليم المهن- المرحلة ٢.

وإذا كانت المرحلة الأولى من هذا المشروع الأخير، وأعني "مشروع دعم محو الأمية المهنية وتعليم المهن- المرحلة ٢"، قد عرفت نجاحاً باهراً، فإن المرحلة الثانية منه ستساهم، على نطاق أوسع، في الحدّ من الفقر في صفوف السكان من الريفيين والنساء على الخصوص، وذلك بالاستفادة من محو الأمية الوظيفية الذي يركز على المهارات، والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وخدمات التمويل الأصغر التي تشجع على تمكين النساء وتنميتهن الذاتية.

وعلى غرار المرحلة الأولى، التي تعتبر تجربة ناجحة، أقيمت المرحلة الثانية على أركان ثلاثة هي: محو الأمية الوظيفية، والتدريب الفنيّ والمهنيّ، والتمويل الإسلاميّ الأصغر.

وبعبارة أخرى، إن "مشروع دعم محو الأمية المهنية وتعليم المهن" قدم وما زال يقدم إجابة ملائمة على القضية الأساسية المتمثلة في تمكين الشباب، مع الإشارة إلى أن الشابات طبعاً هن المستفيد الأكبر من هذا المشروع.

وأغتنم هذه الفرصة، مرة أخرى، لتوجيه الشكر لمجموعة البنك التي لم تتردد في تمويل "مشروع دعم محو الأمية المهنية وتعليم المهن- المرحلة ٢" أيضاً بمبلغ قدره ٢١,٥ مليون دولار أمريكيّ، أي ما يقارب ١٢ مليار فرنك أفريقيّ.

وأودّ أيضاً أن أهنئ هيئة إدارة البنك على اختيار هذا الموضوع الملائم الذي يدخل في صلب كل برامج واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولنا، غنية كانت أو فقيرة. وهي دول لا يشكل الشباب عبئاً عليها، بل ثروة كبيرة وركيزة قيِّمة وضروريّة من ركائز التنمية.

السيد رئيس مجموعة البنك، الأخ العزيز بندر محمد حجار،

أودّ أن أختم كلمتي مهنئاً إياكم بحرارة على ما حققته مؤسستنا العزيزة من إنجازات هائلة تنم عن سلامة مالية جيدة يؤكدها التجديد السنويّ للتصنيف الائتمانيّ الممتاز (AAA) الذي منحته إياها وكالات التصنيف الدولية الكبرى.

ويسرني كثيراً أن أكرر تمنياتي لكم بالنجاح في عملكم الجديد رئيساً لمجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية.

وإن الأشهر الثمانية التي قضيتموها فيعملكم هذا يطمئننا تمام الاطمئنان ويعزز تفاؤلنا بقدرتكم على إدارة هذه المجموعة اللامعة ورفع أدائها إلى مستويات أعلى من التميز، وذلك بفضل ما تتحلون به من صفات القيادة العظيمة وما أمضيتموه من حياة مهنية رائعة في خدمة المملكة العربية السعودية والأمة الإسلامية، كما يدل على ذلك ما حققتموه من نجاح في منصبي رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزير الحج السعودية.

شكراً لكم على حسن انتباهكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.